قضية بنحاس لافون (١٩٥٤-١٩٦٥) وأثرها على الوضع الداخلي في "إسرائيل"

الباحث امجاد حامد عبادي
جامعة الامام موسى الكاظم/اقسام ذي قار

الملخص:-

تعد قضية بنحاس لافون من القضايا المهمه والمؤثره على الحياة السياسية الداخلية الإسرائيلية من عام ١٩٥٤-١٩٦٤، ووضع بنحاس لافون وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت للعملية الفاشلة التي حاولت المخابرات الإسرائيلية تخريب فيهاالمصالح الأمريكية والغربية في مصر من خلال اليهود المصريين،فبعد انسحاب القوات البريطانيه ازدادت المخاوف الاسرائيليه بتمكن الجيش المصري من استخدام معسكرات ومطارات الجيش البريطاني المتروكه في شبه جزيره سيناء فقامت بتفعيل خليه ارهابيه يهوديه مصريه الا ان العمليه فشلت ووجهت اصابع الاتهام الى وزير الدفاع الاسرائيلي في ذلك الوقت بنحاس لافون باصداره الاوامر لتللك العمليه رغم نفي لافون ذلك واجبر على الاستقاله , وفي عام ١٩٦٠عادت القضيه لافون من جديد داخل الحكومه وحزب الماباي مما ادى الى حدوث ازمه شديده بين بن غوريون ومعارضيه في حزب الماباي حتى عام ١٩٦٤ليتخذ بن غوريون قرار الانشقاق وتشكيل حزب رافي .

المقدمة:-

تعد قضيه بنحاس لافون من ابرز القضايا السياسيه الهامه التى شهدتها "اسرائيل" وسميت بهذا الاسم نسبه الى وزير الدفاع الاسرائيلي بنحاس لافون ،اذ سلط هذا البحث الضوءعلى قضيه بنحاس لافون وتأثيرها على الحياة السياسيه الداخليه الاسرائيليه من عام ١٩٥٤-١٩٦٥ ،اذحاولت اجهزه المخابرات العسكريه الاسرائيليه بالقيام بهذه العمليه لعرقله الانسحاب البريطاني من قناة السويس حتى لايتمكن الجيش المصري من استخدام معسكرات ومطارات الجيش البريطاني المتروكه في شبه جزيره سيناء من خلال تفعيل خليه ارهابيه يهوديه مصريه للتخريب في مرافق وامريكيه ومصالح غربيه في مصر ، اذ هدفت المخابرات الاسرائيليه ان تلقى مسؤوليه انفجار القنابل على المقاومه المصريه فتتأزم الامور بين القوات الثوريه وتلك الدولتين مما يدفع بريطانيا للبقاء في منطقه السويس ،الا ان العمليه فشلت ووجهت اصابع الاتهام الى وزير الدفاع الاسرائيلي بنحاس لافون بأصداره الاوامر لتلك العمليه رغم نفي بنحاس لافون اصداره وعمله بتلك العمليه . وعلى ذلك الاساس تم تقسيم البحث الى مقدمه ومبحثان وخاتمه ، اذ تناول المبحث الاول :عمليه سوزانا الفاشله عام ١٩٥٤وظهور قضيه بنحاس لافون اما المبحث الثاني : فقد سلط الضوء على اعاده التحقيق بقضيه لافون عام ١٩٦٠واثرها على الوضع الداخلي حتى عام ١٩٦٥في حين خصصت الخاتمه الى اهم الاستنتاجات التى توصلت اليها الدراسه .

المبحث الأول عملية سوزانا الفاشلة عام ١٩٥٤ وظهور قضية بنحاس لافون

شهدت الحياة السياسية في (إسرائيل) تحولات كبيرة في نهاية عام ١٩٥٣ تمثلت في استقالة ديفيد بن غوريون [١] من رئاسة الحكومة فيها واعتزاله العمل السياسي واعتكافه في مزرعته في سدي بوكر [٢] بالنقب، وقد كُلف موشيه شاريت [٣] Moshe sharett بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الخامسة، وفي الخامس من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٤ أعلن شاريت عن تشكيل حكومته وعُين بنحاس لافون pinchas lavon وزيراً للدفاع، ومنذ اليوم الأول واجه لافون سياسة التهميش من قبل قادة الجيش الإسرائيلي في تنفيذ قراراته، وكان يقف على رأس هؤلاء القادة شمعون بيرس [٤] shimon peres، مدير عام وزارة الدفاع و موشيه ديان [٥] Moshe dayan رئيس الأركان وهما من الموالين لرئيس الوزراء السابق ديفيد بن غوريون، وقد حاول لافون

استبعادهم من قيادة الجيش، إلا أن موشيه شاريت رئيس الوزراء الإسرائيلي عارض القرار بشدة، خصوصاً بعد أن قدم موشيه ديان استقالته في حزيران ١٩٥٤ احتجاجا على أساليب عمل لافون ، واتخاذ قرارات عسكرية دون استشارة هيئة الأركان [٦].

كما ازدادت العلاقة بين شاريت ولافون سوءاً بعد قيام لافون بتهميش رئيس الوزراء وإنشاء لجنة أمنية اختارها هو من أعضاء حزبه في الوزارة للتعامل مع شؤون الأمن، والتي كانت منفصلة عن الحكومة بذلك اصطدم شاريت مع لافون بقوة في مجلس الوزراء [٧].

وفيما يتعلق بقضة سوزانا، فقد كانت مصر في تلك المدة تتفاوض مع البريطانيين للجلاء عن منطقة القناة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الضغط على بريطانيا للجلاء عن مصر، الأمر الذي زاد من المخاوف الإسرائيلية بتمكن الجيش المصري من استخدام معسكرات ومطارات الجيش البريطاني المتروكة في شبه جزيرة سيناء، لهذا بحثت اجهزة المخابرات العسكرية الإسرائيلية عن امكانيات لعرقلة هذا الانسحاب من خلال تفعيل خلية ارهابية من اليهود المصريين تم تجنيدها منذ عام ١٩٥١ [٨].

وقد أوكلت المخابرات الإسرائيلية لعملائها في مصر بنسف القنصليات والمكتبات الأمريكية والبريطانية في القاهرة والإسكندرية بهدف تعكير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس قيادة الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر وذلك لخلق انطباع كما لو أن قوى داخلية في مصر غير راضية عن النظام الجديد وتعارضه بينما هو يقف عاجزاً، وقد أطلقت (إسرائيل) على العملية اسم "عملية سوزانا"[٩].

وقد أرسلت المخابرات الإسرائيلية عميلها ابرهام دارAbraham house او ما عرف باسم جون دارلنج John Daran إلى مصر وتم الاتفاق مع الخلية على زرع قنابل مصنوعة يدويا في المراكز الثقافية ودور السينما والمكاتب البريطانية والأميركية في القاهرة والإسكندرية وفقاً للخطة التي تم وضعها [١٠]، وكانت التعليمات تصل من (إسرائيل) إلى الخلية التخريبية من خلال راديو (إسرائيل) ، وبالتحديد من برنامج منزلي يومي، وفى أحد حلقات البرنامج (طريقة عمل الكيك الإنجليزي) أطلقت (إسرائيل) كلمة السر (اختيار ربة البيت) لبدء العملية، وفعلاً بدأت الانفجارات تحدث تباعاً ، ففي الثاني من شهر تموز ١٩٥٤ كانت أولى العمليات الإرهابية للشبكة, اذ نجحوا في تلغيم مكتب الاستعلامات الأمريكية في مدينة الإسكندرية، وفي الرابع عشر من شهر تموز نفذت الشبكة عمليتها الثانية عندما زرعت قنابل حارقة في مقر المكتبة الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية في توقيت واحد مما أدى الى حدوث حرائق وإصابات بين العاملين

والمترددين على المكتبتين، وقد تعاملت الصحافة –وقتها- مع هذه الحوادث باعتبارها تماس كهربائي، وذلك دون أن تتمكن السلطات المصرية من اكتشاف الفاعلين ، اما السلطات المصرية فقد أعتقدت أن الشيوعين والإخوان المسلمين هم وراء تلك الانفجارات[١١]، وفي الثالث والعشرين من شهر تموز كان من المفترض وضع المتفجرات في محطة القطارات ومسرح ريفولي Rivoli بالقاهرة وداري السينما (مترو وريو) في الإسكندرية، غير أن سوء الحظ لعب دوره واشتعلت إحدى المتفجرات في جيب أحد الشبان اليهود يدعي فليب ناتاسون Philip Natason المكلف بوضع المتفجرات بدار سينما ريو بالإسكندرية، ففي الساعة السادسة والنصف اشتعلت أحدى القنابل بملابس ناتاسون، فأنقذه المارة وكان يوجد أحد رجال الشرطة في المكان الذي شك في تصرفاته فاصطحبه إلى المستشفى بدعوى إسعافه من أثار الحريق وهناك قال الأطباء أن جسم الشاب ملطخ بمسحوق فضي لامع وأن ثمة مسحوق مشابه في جراب نظاره يحمله في يده ورجح الأطباء أن يكون الاشتعال ناتج عن تفاعل كيميائي [١٢]، وبناء على اعترافات ناتاسون تم القبض على رفاقه وهم كل من فيكتور ليفى Victor levy و روبير داسا Robert dasha، وقد تولى الصاغ ممدوح سالم (عضو مجلس قيادة الثورة) التحقيقات، وأصر الثلاثة على أنهم يعملون بشكل فردي دون محرضين أو ممولين، أما الأسباب فهي "حبهم لمصر ومساهمة في قضيتها الوطنية ولكي يعرف الإنجليز والأمريكان أنهم سيخرجون من مصر بالقوة وعندما سألهم ممدوح سالم : " لماذا أحرقتم مبنى البريد وهو ملك المصريين ؟؟.. لم يجدوا جوابا!..."، ومع مواصلة التحريات الضغط عليهم اعترفوا على أعضاء الشبكة، وقد جرى القبض على غالبية أعضاء الشبكة، وفي الأيام التالية ألقي القبض على البقية [١٣].

أعلنت السلطات المصرية في شهر تشرين الأول عام١٩٥٤ القبض على المشتركين في عملية سوزانا من خلال التحقيق وهم(ابراهام دار الملقب جون دارلنج رجل المخابرات الإسرائيلية وقد استطاع الهرب قبل إلقاء القبض عليه، والدكتور موسى ليتو Moses Leto مرزوق مسؤول خلية القاهرة، وصموئيل باخور Samuel Bakhurعازار مسؤول خلية الإسكندرية ويعمل مدرس بالإسكندرية، ومارسيل نينو Marcel Nino موظفة بشركة البرقيات الانجليزية، وفيكتور مويز ليفيVictor Moyes Levy، وماكس بينيتMax Bennet، وبول فرانك،Paul Frank وفيليب ناتانسونPhilip Natason، وروبير داسا Robert Dasa، وايلي نعيم Wiley Naim، ويوسف زعفران، ومائير ميوحاس Meir Miwhas وسيزار كوهين Cesar Cohen [١٤].

شنت الصحف الإسرائيلية هجوماً على السلطات المصرية متهمة أنها تحاول الحصول على الاعترافات بالإكراه والقوة، فقد ذكرت صحيفة الجيروزاليم Jerusalem بوست عنواناً ضخماً يحمل " **يهود مصر يقولون إنهم قد أصابهم الهلع من جراء الاضطهاد والاعتقال الجماعي، وأن مائه وخمسون يهودياً قد تم اعتقالهم واستجوابهم بأساليب وحشيه، وأن العمليات التي وقعت في مصر تقع مسؤوليتها على حكومة العسكر**" [١٥]، أما صحيفة هآرتس Hearts فقالت أن المحاكمة أثبت أن الحكام المصريين لا يترددون في اختلاق أغرب الاتهامات، وأضافت أن الزمرة العسكرية الحاكمة في مصر تحتاج بلا شك في الوقت الراهن إلى شيء يشغل الانتباه، كما ذكرت صحيفة دافار أن النظام المصري يستمد أفكاره من النازيين وأعربت الصحيفة عن حزنها لتدهور وضع اليهود المصريين بصفه عامة [١٦]، كما دافعت الحكومة الإسرائيلية بأصرار على أن محاكمة اليهود في القاهرة وأن محاكمتهم ما هي إلا خدعة معادية للسامية دون أي أساس في الواقع، وقد أعلن موشيه شاريت أمام الكنيست بتاريخ الثالث عشر من شهر كانون الأول ١٩٥٤ بأن الحكومة الإسرائيلية ترفض رفضاً قاطعاً أشكال التشهير الهائلة والظاهرة في التهم التي صاغتها الحكومة المصرية، اذ توجه الاتهامات للسلطات الإسرائيلية بقيامها بارتكاب إساءات بالغة وحياكة "مؤامرات شيطانية" ضد علاقات مصر الدولية، إذ كانت خطيئة هؤلاء أنهم يهود فحينئذ يكون جميع اليهود في أنحاء العالم شركاء معهم [١٧].

تم تقديم المشاركين بالعملية للمحاكمة يوم السبت المصادف الحادي عشر من شهر كانون الأول عام١٩٥٤، وكانت محاكمة المتهمين تجري في دار القضاء العالي، و تشكلت هيئة المحكمة العسكرية العليا من اللواء محمد فؤاد الدجوي رئيساً وعضوية ضباط عسكريين من رتبة نقيب فما فوق وهم: عبد المنعم الشاذلي وسمير عباس وعبد المحسن حافظ وحسين ثابت، وكان نائب الأحكام المقدم إبراهيم سامي، وتم انتداب اربعة عشر محامياً عن المتهمين، وبعد الاستماع إلى الشهود وأقوال النيابة واعترافات المتهمين [١٨]، أصدرت المحكمة بإعدام كل من وصموئيل باخور عازار، والدكتور موسى مرزوق وحكم على البقية بالسجن لمدد طويلة، وقد بعث الرئيس الأمريكي ايزنهاور برسالة إلى عبد الناصر يرجوه فيها بتخفيف الأحكام عن المتهمين لأسباب ودوافع إنسانية، إلا أن عبد الناصر رفض ذلك الأمر [١٩]، وتم إعدام صموئيل باخور عازار، وموسى مرزوق في الواحد والثلاثون من شهر كانون الثاني عام١٩٥٥. وقد توفي ماكس بينيت في السجن وقالت السلطات المصرية بأنه انتحر، وقد أعلن موشي شاريت الحداد العام ووقف أعضاء

الكنيست حداداً على وفاتهما وأعلن في اليوم التالي الحداد الرسمي ونكست الأعلام الإسرائيلية وخرجت الصحف بدون ألوان [٢٠].

عصفت تلك الحادثة بالحياة السياسية وبدأت الصحف الإسرائيلية تكتب عن العملية الفاشلة وتصفها بالعملية المخزية خصوصاً أن المخابرات الإسرائيلية قد خرقت قاعدة أساسية من قواعد أجهزة المخابرات الإسرائيلية التي تنص على عدم استخدام اليهود المحليين أبداً في أعمال عدائية، لأن هذا الأمر قد يكلفهم حياتهم ويعرض الجالية اليهودية بأكملها للخطر، كما انتقدت الأسلوب البدائي الذي اتبعته المخابرات الإسرائيلية باستخدام قنابل بدائية تم وضعها باستخدام علب النظارات مع أشخاص لم يتلقوا تدريبات تؤهلهم للقيام بتلك العمليات [٢١].

عقب تفجر القضية ادعى موشيه شاريت بأنه ليس لديه علم بتفاصيل ما تفعله الشبكة التي زرعت في مصر، كما أن اللجنة الوزارية لشؤون الدفاع لم تطلع على العملية، وقد وصف شاريت الحالة التي كانت عليها القيادات الإسرائيلية في ذلك الوقت، فقال " **لم أكن أتخيل قط أن في إمكاننا أن نصل إلى مثل هذه الحالة المريعة من العلاقات المسمومة ، وإلى هذا المستوى الذي تفجرت عنده غرائز الكراهية والانتقام والخداع لدى القيادات العليا في وزارة الحرب** "[٢٢].

كما أكد بنحاس لافون وزير الدفاع أنه لم يكن يعلم أيضا بالعملية غير أن العقيد بنيامين جيبلي[٢٣] مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية حينئذ أكد أنه كان يتلقى أوامره من لافون، وفي شهر كانون الثاني ١٩٥٥عام قرر رئيس الوزراء الوزير أن يشكل لجنة تحقيق لتوضيح درجة المسؤولية ومن المتسبب بإصدار الأوامر، وقد تألفت اللجنة من المستشار يتسحاق أولشام Yitzhak Olsham رئيس المحكمة العليا ، ويعقوب دوري من رئاسة الأركان للجيش الاسرائيلي، وكان إنشاء اللجنة وعملها في غاية السرية وحتى أن بعض وزراء الحكومة لم يعرفوا عن وجودها، وقد قامت اللجنة بفحص مجرى الامور المتعلقة بالشبكة ومن أصدر الأمر، ومارست اللجنة مهمتها لمدة عشرة أيام متواصلة استجوبت خلالها عشرات الشهود، وقد ادعى جيبلي رئيس شعبة الاستخبارات أن بنحاس لافون هو المسؤول وهو من أعطى الأوامر، أما لافون فاتهم جيبلي بأنه أعطى الأوامر دون الرجوع له، وأضاف ان موشي دايان رئيس الاركان أيضاً في القضية [٢٤]، ومن خلال الوثيقة التي تم الافراج عنها من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية تم مواجهة الاثنين أمام لجنة التحقيق وقد دار بينهم حوار، إذ تبودلت الاتهامات بين لافون وجيبلي حول من المسؤول عن الحادثه ومن اعطى الاوامر.[٢٥]

رغم ذلك لم تحسم اللجنة بشكل قاطع توجيه المسؤولية إلى وزير الدفاع بشأن إصداره الأوامر بتنفيذ تلك العملية، لكن اللجنة ترجح أن قائد العملية لم يتلق تعليمات من وزير الدفاع ولكنهم غير متأكدين من أن الوزير أعطى الأوامر التعليمات المنسوبة إليه [٢٦].

واوضح موشيه ديان رئيس هيئة الأركان في مذكراته إن الرأي العام الإسرائيلي أصيب بالذعر وتساءل من الذي أمر بتنفيذ هذه الفضيحة الأمنية؟، ويضيف ديان أن ضابط الجيش الكبير المسؤول عن وحدة المهام الخاصة وقائد المخابرات العسكرية آنذاك العقيد بنيامين جيبلي أصر على أنه تلقى الأمر من الوزير لافون شفهيا، بينما ادعى الوزير أن جيبلي قد تصرف من تلقاء نفسه [٢٧].

طلب وزير الدفاع لافون بعد تلك العملية إعادة تنظيم الوزارة ، وإعفاء شمعون بيريس وموشي ديان وعدد من ضباط المخابرات (الإسرائيلية) من مناصبهم، إلاّ أن رئيس الوزراء رفض طلبه، وذلك نظراً لقرب الانتخابات، وحسم الامر عندما قرر حزب المباي إنهاء القضية وذلك بإقالة بنحاس لافون، وبالفعل استجاب لرغبة الحزب وقدم استقالته إلى رئيس الوزراء في السابع عشر من شهر شباط ١٩٥٥ [٢٨] ، كما تم عزل بنيامين جيبلي من المخابرات العسكرية ليحل محله نائبه هركافي، وقد فسر شاريت رفضه استبعاد بيريس وديان من مناصبهم وذلك لأن استبعادهم كان إقراراً بأن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية كانت مسؤولة عن تلك العملية، وفي الوقت ذاته طلب شاريت من السكرتير العسكري لبن غوريون نحميا أرغوفNahya Arghun اقناع بن غوريون للعودة إلى الحكومة واستلام وزارة الدفاع، وبالفعل ذهب ارغوف بصحبة جولدا مائير [٢٩] إلى سدي بوكر مقر اقامة بن غوريون، وتحدثوا إليه أن أمن البلد في خطر وحالة الجيش يرثي لها ، فوافق بن غوريون على الفور استلام وزارة الدفاع، وتم تعيين لافون في منصب السكرتير العام للهستدروت [٣٠], أما موشيه شاريت فلم يستمر كثيراً في الحكومة فقد قدم استقالته من رئاسة الحكومة في التاسع عشر من حزيران ١٩٥٥ [٣١].

أجريت انتخابات الكنيست الثالثة في السابع عشر من شهر تموز عام ١٩٥٥م، واستطاع بن غوريون تشكيل الحكومة السابعة بعد خروج موشي شاريت من الحياة السياسية في حزب المباي، في الخامس عشر من شهر اب ١٩٥٥، وبذلك فقد لافون أي أمل له في فتح القضية من جديد خصوصاً أن بن غوريون كان معارضاً بشدة لذلك [٣٢].

المبحث الثاني: اعادة التحقيق بقضية لافون عام ١٩٦٠ وأثرها على الوضع الداخلي حتى عام ١٩٦٥

بعد ستة أعوام انفجرت القضية من جديد على شكل فضيحة سياسية هزت حزب الماباي، وأحدثت ضجة في (إسرائيل)، ففي عام ١٩٦٠ تقدم بنحاس لافون بطلب إلى حزب الماباي، لإعادة التحقيق في القضية التي حدثت حينما كان وزيراً للدفاع، اذ أعلن أن المحاكمة الأولية تضمنت شهادات زائفة ووثائق مزورة بتدبير من مدير المخابرات الإسرائيلي، ويعود سبب طلب بنحاس لافون إلى إعادة التحقيق في القضية إلى ظهور حقائق جديدة، ففي الثاني عشر من شهر أيلول ١٩٦٠ نظرت المحاكم الاسرائيلية في قضية تزوير، إذ أن السفير السابق في النمسا زور وثائق ضد عاموس بن جوريون، وفي المحاكمة قال أحد الشهود يدعي مالنكي Malinki أنه رأى وثيقة فيها تزوير لإمضاء لافون في قضية سوزانا عام ١٩٥٤، وأن ضابط المخابرات الإسرائيلية ابراهام دار الذي قام في العملية في مصر وقد اعترف له أنه قام بالعملية استجابة لأوامر الجنرال حاييم لاسكوف_Hayim Laskuf، وقال أيضاً إنهم حاولوا وضع المشكلة على أكتاف لافون، علماً انه لا علاقة لهُ بالموضوع [٣٣].

أصبح لافون يطالب وبقوة إعادة اعتباره وهيبته وخصوصاً بعد جمعه عدة شهادات تثبت براءته في هذه القضية، اذ قام بإرسال الشهادات التي جمعها إلى مكتب رئيس الوزراء بن غوريون والذي أمر بتعيين مفوض عسكري للتحقيق في ادعاء لافون، وقد أثبتت التحقيقات أن المسؤول عن تنفيذ الأوامر عام ١٩٥٤ هو الجنرال حاييم لاسكوف الذي قام بن غوريون بإقصائه وطرده من الجيش، لكن لافون لم يكتف بهذا الإجراء، اذ قام بالذهاب إلى مكتب بن غوريون وألقى أوراقه على الطاولة طالباً براءته ورد هيبته وذلك بنشر إعلان رسمي في الصحف يتم التوضيح فيه عن براءته من إعطاء الأوامر لتنفيذ عملية سوزانا [٣٤].

إلا أن ديفيد بن غوريون رفض ذلك الطلب بذريعة " أنه لا يجوز فتح القضية لأنها تتعلق بالأمن، ولم تمضِ عليها المدة القانونية اللازمة ، كما عبر له بن غوريون أنه لم يتهمه من قبل حتى يبرئه علناً، ورفض تبرئته، هذا الامر دفع بنحاس لافون إلى الإعلان بأنهُ سيلجأ إلى الكنيست من أجل التحقيق بالقضية، فحاول عدد من قادة حزب الماباي التدخل لحل الخلاف، وقد اقترح ليفي أشكول [٣٥] تشكيل لجنة من وزراء الحزب للنظر في طلب بنحاس لافون، غير أن ديفيد بن غوريون رفض الاقتراح أيضاً، ونتيجة لذلك قدم بنحاس لافون طلباً آخر إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، معلناً أمامها ان لديه عدداً من الوثائق تثبت فساد عدد من الضباط الكبار في الجيش (الإسرائيلي)، والسياسيين، وفي مقدمتهم قادة من حزب الماباي [٣٦].

بالوقت الذي عبر أعضاء من حزب المباي عن تعاطفهم مع قضية لافون الإنسانية ،اذ قال زلمان أران [٣٧] أنه لا يوافق على القتل الأخلاقي، وأنه يعرف لافون جيداً منذ أيام (الاستقلال)، ويدعو زلمان سكرتيريه الحزب إلى العمل على انصاف وتبرئة لافون، كما تحدث أيضاً رئيس الوزراء السابق موشيه شاريت على أنه يعارض مشروع بن غوريون لتصفية قضية لافون وطالب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق [٣٨].

وتحت ضغط من أعضاء حزب المباي تم تشكيل لجنة لفحص سلوك الضباط الذين اتهمهم لافون، لكن الموضوع عرض على أحدى اللجان الأمنية في الكنيست، وبالتالي تسرب الخبر إلى الصحافة، وأخذت صحف المعارضة تكتب عن القصة بالعناوين الرئيسة، وبدأ الهجوم على قادة الجيش وعلى ديان وبيريس، وبدأت العداوة بين بن غوريون ولافون تأخذ شكلاً علنياً [٣٩].

كما أدت اثارة قضية لافون مجدداً إلى خلاف بين أعضاء الحكومة، اذ حاول بن غوريون الاستقالة مرةً أخرى، مهدداً بأنه إذا تم توجيه أي إتهام إلى الجيش أو وزارة الدفاع فسوف يستقيل نهائياً من الحياة السياسية، وأخيراً وافق على اقتراح بتشكيل لجنة تحقيق من سبعة وزراء على أمل أن تؤيده اللجنة في تحقيقاتها، وأعلنت اللجنة في نتائج التحقيق أن لافون غير مسؤول عن العملية، وعليه يطوى الموضوع برمته وهو براءة لافون، اذ نشرت لجنة التحقيق نتائجها، وبذلك أصبحت الاتهامات موجهه إلى الاستخبارات العسكرية، وقد كان تعليق بن غوريون على ما انتهت إليه اللجنة أن ذلك يعني وقوع المسؤولية على الاستخبارات العسكرية، وإذا فلا بد من تحقيق قضائي جديد، كما وصف اللجنة بأنها "عار على إسرائيل" [٤٠].

لذا أمرت الكنيست الحكومة بتشكيل لجنة وزارية، للتحقيق في طلب بنحاس لافون، وهذا الأمر الذي رفضة ديفيد بن غوريون مرة أخرى، غير أن إصرار وزراء الأحزاب الأخرى في الحكومة على تنفيذ قرار الكنيست أدى بالنهاية إلى تشكيل اللجنة وزراية برئاسة وزير العدل بنحاس روزين [٤١] مؤلفة من سبعة وزراء [٤٢].

باشرت اللجنة عملها، وفي أثناء التحقيق تبادل ديفيد بن غوريون وبنحاس لافون الاتهامات والشتائم، واتهم بنحاس لافون ديفيد بن غوريون وموشيه ديان بتزوير توقيعه، فرد عليه بن غوريون بـ " **المخرب.. هادم أوضاع أمن البلد** " ، واستمرت اللجنة بتحقيقاتها فأرسلت النائب العام إلى باريس من أجل التحقيق مع موظفة في السفارة (الاسرائيلية) هناك ، والتي كانت سكرتيرة موشيه ديان، التي رفضت في البداية أن تقول الحقيقة ولكنها انهارت وأجهشت الموظفة بالبكاء، وقالت بالنسبة لشخص مثل لافون من الممكن التزييف والكذب عليه، ثم اعترفت بأنها

تلقت أمراً لتقوم بتزوير الوثيقة بإضافة عبارة " هذه الأوامر صادرة عن الوزير لافون " [٤٣]، وفي نهاية التحقيق أصدرت اللجنة قرارها في الخامس والعشرين من شهر كانون الأول عام١٩٦١، متضمناً بأن لافون لم يعرف شيئاً عن العملية في مصر، وهذا يعني تبرئته ، وهذه "المؤامرة" دُبرت من قبل جماعات ديفيد بن غوريون، وموشيه دايان، وشمعون بيريس، وعدد آخر من كبار الأمنيين والعسكريين، وقد صادقت الحكومة على تقرير اللجنة وهذا الأمر الذي أثار الخلافات داخل حزب الماباي، وأعلنت جولدا مائير عن عدم إمكانيتها الاستمرار في الحكومة، وأيدت موقف بنحاس لافون [٤٤].

رفض ديفيد بن غوريون قرار اللجنة لأنها من وجهة نظرة تجاوزت الصلاحيات التي شكلت من أجلها، وهي التحقيق في القضية، وليس إصدار الأحكام فيها، ومجلس الوزراء ليس محكمة لإصدار مثل هذه القرارات، وفي الواحد والثلاثون من شهر كانون الأول ١٩٦١ استقال بن غوريون معللاً بأنه " هنالك علاقات سياسية بين الأحزاب كانت وراء إصدار هذا القرار، وأن اللجنة تجاوزت الصلاحيات التي شكلت بموجبها " [٤٥].

وقد شددت جماعة بن غوريون في حزب الماباي من هجومهم على لافون فقدم ثلاثة من الحزب في اللجنة المركزية للهستدروت استقالتهم إلى سكرتارية حزبهم بدعوة أنهم لا يستطيعون الاستمرار في العمل تحت قيادة لافون، وكان رد ألاخير لهم أنه لن يستجيب لطلبهم ويسحب الشكوى ولن يستقيل، اذ خشى حزب الماباي أن تتأثر شعبيته ويفقد أصوات ناخبيه ورغبة من الحزب في تماسكه وافق على شروط بن غوريون ليستمر في رئاسة الحزب والمتمثلة في تنفيذ عزل بنحاس لافون من منصبه كسكرتير عام الهستدروت ومن حزب الماباي، ففي الاجتماع الذي عقد يوم السابع من شهر شباط عام ١٩٦٢ قررت اللجنة المركزية لحزب الماباي طرد لافون من الحزب ومن منصب سكرتير عام الهستدروت فكان الموافقين على القرار مائة وواحد وخمسون صوت مقابل معارضة ست وتسعون وامتناع خمس عن التصويت [٤٦].

اعلن بن غوريون في السادس عشر من شهر حزيران عام ١٩٦٣، عن تقديم استقالة حكومته وتم تعيين ليفي أشكول رئيس للوزراء الذي أعلن فور وصوله إلى الحكم أنه يرفض فكرة التحقيق القضائي، وهنا وجه بن غوريون كل نيران غضبه نحو أشكول ورفاقه في حزب الماباي [٤٧].

رغم ذلك استطاع بنحاس لافون أن يجمع حوله ما يقارب مائة وستين عضواً من حزب الماباي ليشكلوا مجموعة عرفت باسم (من الأساس) (من هايسود) وأخذوا يطالبون بإلغاء القرار الذي

اتخذ بعزل بنحاس لافون من الحزب و الهستدروت، رغم ذلك قرر أنصاره أن يبقوا في حزب المباي حتى لا يحدث انشقاق داخل الحزب، لكن بعد أن تولى ليفي أشكول تحركوا لإحياء قضيته من جديد على أمل أن تظهر الحقيقة، و قرر أنصار لافون داخل الحزب الانشقاق عن المباي وتشكيل حزباً مستقلاً إن لم تشكل لجنة محايدة للبت في القضية من جديد [٤٨].

كما قام رئيس الحكومة ليفي أشكول بمحادثات مع جماعة لافون محاولاً اقناعهم بعدم الانسحاب من المباي، وقد ادعى أشكول أمامهم أن الوقت ليس مناسباً لإلغاء أبعاد لافون لئلا يسود الوضع الداخلي في المباي، ووصف قضية لافون " بأنها ليست بمهمة... وأنه يرحب بعودة لافون إلى الحزب"، وعلى الرغم من كون هذه الرسالة حملت توقيع ليفي أشكول بصفته الشخصية، وعدد من قادة الحزب، الا إنها أثارت أزمة جديدة داخل الحزب بين ليفي أشكول وديفيد بن غوريون، الذي هدد بن غوريون بمقاطعة مؤتمرات المباي إذا اشترك فيه لافون [٤٩].

وقد عدها ديفيد بن غوريون وأتباعه ضربة موجهة لهم، فقام ديفيد بن غوريون بإرسال كتاب إلى سكرتارية حزب المباي يبيّن فيه أن اللجنة المركزية للحزب هي وحدها التي لها الحق في إلغاء قرارها بشأن لافون، كذلك طالب سكرتارية الحزب بإصدار قرار يدين ليفي أشكول، غير أن الحزب لم يتخذ أي إجراء تجاه ذلك [٥٠].

رغم ذلك قدم ديفيد بن غوريون في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٤ مذكرة إلى وزير العدل يوسف الموجي [٥١] طلب فيه إعادة التحقيق بقضية بنحاس لافون عن طريق لجنة قضائية، لكي تقرر فيما إذا كانت اللجنة الوزارية السباعية قد تصرفت كما ينبغي، وأثناء اجتماع الحكومة قام وزير العدل بتوزيع نسخة من هذه المذكرة على الوزراء، على الرغم من معارضة ليفي أشكول الذي هدد بتقديم استقالته من رئاسة الوزراء إذا فتحت قضية لافون حزبياً، وهذا الأمر الذي أثار انقساماً داخل الحكومة بين مؤيد ورافض لتلك المذكرة، وفي النهاية رفض المجلس ادراج المذكرة على جدول أعماله [٥٢].

تلك التطورات دعت اللجنة المركزية لحزب المباي إلى اجتماع عاجل لمناقشة الأزمة داخل الحزب، وقد شهد الاجتماع هجوماً من قبل جولدا مائير وليفي أشكول على ديفيد بن غوريون لرفضه فكرة عودة لافون إلى الحزب، مما أدى إلى مغادرة بن غوريون الاجتماع، ونتيجة للانقسام الكبير بين مؤيدي بن غوريون ومعارضيه قرر الحزب تأجيل اجتماعه من دون اتخاذ أي قرار [٥٣] وفي أعقاب مناقشة الكنيست قضية لافون عام ١٩٦٤م، والاتهامات الموجهة لديفيد بن غوريون، انسحب أعضاء من حزب المباي من الحكومة، واضطر أشكول إلى حل الحكومة

الحادية عشرة في الرابع عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٤ ليتيح الفرصة امام اللجنة المركزية لحزب المباي الحسم بينه وبين بن غوريون ، اذ دعا حزب المباي أعضاءه لاجتماع طارئ لمناقشة التطورات السياسية، فقامِ ديفيد بن غوريون بإرسال رسالة إلى الحزب، أعلن فيها عدم حضوره إلى الاجتماع، ورفضه لكل القرارات التي ستصدر عنه، وفي السابع عشر من شهر كانون الأول ١٩٦٤ عقد حزب المباي اجتماعه المقرر، وفي نهايته أعلن عن ثقته الكاملة بليفي أشكول، وطلب منه إعادة تشكيل الحكومة، كذلك أعلن الحزب منح الحرية الكاملة لأعضائه في الحكومة في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بقضية لافون، حسب ما تمليه عليه ضمائرهم، لذلك قدم ليفي أشكول حكومته إلى الكنيست في الثاني والعشرين من شهر كانون الأول ١٩٦٤، و تكونت من الوزراء أنفسهم في الحكومة السابقة [٥٤].

عقد حزب المباي مؤتمره العاشر في المدة ما بين السادس عشر الى التاسع عشر من شهر شباط عام ١٩٦٥ في تل ابيب، وقد حاول أعضاء الحزب حل الخلافات بين بن غوريون وأشكول، ألا إن إصرار كل طرف على موقفه أفشل تلك المحاولات، وقد شهد المؤتمر مهاجمة عدد من أعضاء الحزب لديفيد بن غوريون، ورفضهم لتصرفاته، ومواقفه المتناقضة مع سياسة الحزب، وأخذوا يرددون " قل لنا ماذا تريد يا بن غوريون؟ "، وهذا الأمر الذي دفع أنصار ديفيد بن غوريون بالرد عليهم [٥٥]، وكاد المؤتمر أن يفشل، لولا تدخل ديفيد بن غوريون، الذي طلب من أنصاره الهدوء، وقام بإلقاء كلمة بيّن فيها أن حزب المباي يشهد الآن خطر الانقسام، إذا لم يتم تعيين لجنة قضائية للتحقيق في قضية لافون، وأن الأحزاب الأخرى ستستغل القضية للتشهير بحزب المباي في الانتخابات المقبلة، في حين أن الامور ستنتهي إذا عينت مثل تلك اللجنة ، وقد رد موشيه شاريت على كلمة ديفيد بن غوريون قائلاً: " إن الشعب لا يريد إعادة قضية لافون إلى الأضواء، وإن حزب المباي لا يعطي أية أهمية لها...من أعطى لديفيد بن غوريون الحق في أن يفرض على الحزب مناقشة مثل هذه القضايا؟ " ، وقد أيدت جولدا مائير وليفي أشكول كلمة موشيه شاريت، في حين وقف موشيه ديان، وشمعون بيريس إلى جانب ديفيد بن غوريون، الأمر الذي دفع ديفيد بن غوريون إلى ترك الاجتماع [٥٦].

وفي ختام مؤتمر الحزب مساء يوم التاسع عشر من شهر شباط ١٩٦٥ جرى التصويت على قضية لافون، وكانت النتائج لصالح ليفي أشكول وأنصاره، اذ أصدر المؤتمر قرار بالنسبة لقضية لافون وهي عدم بحث قضية لافون في أي هيئة من هيئات الحزب وحصر الموضوع بوزراء الحزب فقط [٥٧].

عقدت اللجنة المركزية لحزب المباي في الثالث من حزيران عام ١٩٦٥ اجتماعاً لها بالاشتراك مع أعضاء الكنيست من حزب المباي لاختيار مرشح الحزب لتولي رئاسة الوزراء بعد انتخابات الكنيست، وقد انحصر التنافس بين ديفيد بن غوريون وليفي أشكول، وأسفرت نتائج التصويت عن حصول ليفي أشكول على ٦٣% من مجموع الأصوات، وعلى الرغم من ترشيح حزب المباي لليفي أشكول، إلا أن الشعور العام الذي كان سائداً رأى ضرورة عدم تجاهل ديفيد بن غوريون، والعمل على تقريب وجهات النظر معهم، الأمر الذي دفع عدد من قادة الحزب، إلى إطلاق مبادرة تقوم على شعار " لا يوجد غالب ولا مغلوب في حزب المباي" [٥٨].

رفض ديفيد بن غوريون وأنصاره المبادرة، وأعلن شمعون بيريس بأن ديفيد بن غوريون سيشترك بالانتخابات القادمة، لكنه لن يرأس قائمة يكون فيها الاسم الثاني ليفي أشكول، وعقد ديفيد بن غوريون وأنصاره اجتماعاً في تل أبيب مساء يوم السادس عشر من شهر حزيران عام ١٩٦٥ لمناقشة تأسيس حزب جديد، وفي التاسع والعشرين من شهر حزيران أعلن بن غوريون بتأييد كل من بيرس وديان ويوسف الموجي الذين كانوا يؤيدون الانفصال عن جزب المباي وخوض الانتخابات بقائمة مستقلة، وعلى أثر الاجتماع عن إعداد قائمة مستقلة لخوض الانتخابات"، وتقرر أن يكون اسمه "رافي"" اختصاراً للاسم العبري رئيمات بو عالي يسرائيل" أي قائمة عمال (إسرائيل) ، ولم يختلف الحزب الجدي عن المباي في أطروحاته ومواقفه السياسية سواء الداخلية أو الخارجية، وقد قرر حزب المباي في تموز عام١٩٦٥ طرد بن غوريون من الحزب بعد إقامة حزب رافي[٥٩].

واستطاع بن غوريون استقطاب حوالي ٢٣ ألف عضو من حزبهم الجديد، وأعلن عن مشاركته في انتخابات الكنيست ، ومع اجراء الانتخابات في التاسع من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٥ حصل حزب رافي على عشرة مقاعد في الكنيست، وهو ما أثر على عدد مقاعد حزب المباي الذي حصل على ثمانيه واربعون مقعداً [٦٠].

الخاتمة:

توصلت الباحثة إلى نتائج منها:

١- أدى فشل عملية لافون إلى إجبار بنحاس لافون على الاستقالة من وزارة الدفاع عام ١٩٥٥، وعودة بن غوريون ليتولى الوزارة من بعده.

٢- تبادل الاتهامات بين وزير الدفاع بنحاس لافون الذي أكد أنه لم يكن يعلم بالعملية وبين بنيامين جيبلي مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الذي أكد أن لافون هو من أصدر الأوامر.

٣- أدت عودة القضية من جديد عام ١٩٦٠ إلى وجود خلافات داخل حزب المباي، وحدوث أزمة شديدة بين بن غوريون ومعارضيه في حزب المباي، لرغبة بن غوريون في إنهاء القضية لخشيته أن تؤدي اظهار النتائج إلى فضيحة داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

٤- أدى الاتجاه الفردي الذي مثله ديفيد بن غوريون وحبه للسلطة إلى نشوب صراع داخل حزب المباي، ونشوء كتل ومراكز قوة مما أدى إلى انشقاق بن غوريون وأنصاره عن الحزب عام ١٩٦٥ ، وتأسيس حزب رافي.

لم تحسم القضية بشكل كامل بالمسؤول عن إعطاءه الأوامر بتنفيذ العملية، وحتى الأن مازالت القضية تتسم بالغموض نتيجة لرفض المؤسسة الأمنية الإسرائيلية كشف تفاصيل العملية التي تندرج تحت السرية الشديدة.

الهوامش

(١)ديفيد بن غوريون (١٨٨٦-١٩٧٣) :هو حاييم أفجدور جرين، ولد في بلدة بولنسك في بولندا، التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الروسية، بدأ ناشطاً صهيونياً – اشتراكياً في مرحلة الشباب، في حزب (عمال صهيون) ، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦م، ترأس الوكالة اليهودية من عام ١٩٣٥-١٩٤٨م، وبعد إقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م، أصبح أول رئيس وزراء، ووزير (دفاع) ، وعمل فور توليه ذلك المنصب على توحيد المنظمات العسكرية التي كانت موجودة آنذاك في قوات واحدة حملت اسم قوات جيش (الدفاع) الإسرائيلي. ينظر: افرايم ومناحيم تلمي، معجم المصطلحات اليهودية، دار الجليل، عمان ١٩٨٨، ص٧١.

(٢)كيبوتس في النقب الشمالي، وأصبح مشهوراً عندما سكن فيه بن غوريون وعائلته عام ١٩٥٣م، وأراد ابن غوريون أن يكون نموذجاً لإحياء الزراعة في المناطق الصحراوية. جوني منصور، معجم الأعلام و المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ط١، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار)، رام الله، ٢٠٠٩، ص٢٦٥.

(٣)موشيه شاريت (١٨٩٤ –١٩٦٥م): ولد في أوكرانيا، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٩م، تمّ تعيينه وزيراً للخارجية عام١٩٤٩م، وتولى رئاسة الوزراء ما بين عامي ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥م، ثم عاد للمرة الثانية وزيراً للخارجية في عام ١٩٥٦م، ومن بعدها ترأس الوكالة اليهودية حتى عام ١٩٦٠.

Sol, Encyclopedia Judaica , Vol. 18. Jerusalem: Keter Publishing House,p.413.

(٤)شمعون بيرس: (١٩٢٣-٢٠١٧) وُلد في بولندا، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٤م، خلال المدة ١٩٥٢-١٩٥٣م، شغل منصب نائب المدير العام لوزارة الدفاع، كان من مؤسسي حزب رافي ١٩٦٥م، شغل العديد من المناصب الوزارية في المدة(١٩٦٩-١٩٧٧)، ثم تولى رئاسة الحكومة (١٩٨٤-١٩٨٦)، ثم وزارة الخارجية(١٩٨٨-١٩٩٠)، يُعّد من أقطاب الزعماء "التاريخيين" في الكيان الصهيوني.جوني منصور، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٥)موشي ديان: ولد في كيبوتز دغانيا عام ١٩١٥، وخدم في صفوف القوات الهاغاناه مدة الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، واعتقل عام ١٩٣٩ مع عدد من رفاقه في عصابات الهاغاناة لقيامة بأعمال إرهابية ضد المواطنين العرب وحكم عليه بالسجن عشرة سنوات، لكنه أطلق سراحه مع بداية عام ١٩٤١، شارك في حرب فلسطين واصابت احدى الرصاصات أحدى عينيه ليضع عصبة سوداء عليها لتكون أحدى أهم علامات شخصيته، وبعد قيام (إسرائيل) عين في وزارة (الدفاع) الإسرائيلية، وقبل حرب حزيران ١٩٦٧ عُين وزيراً للحرب واستمر في منصبه حتى عام ١٩٧٤، حينما أجبر على الاستقالة بعد توجيه اللوم له بالتقصير خلال حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، توفي بمرض السرطان عام ١٩٨١. للمزيد ينظر:

Moshe Dayan, Israeles Controversial Hero, Mordechal Bar-on, Yale University Press New Haven and London, 2012

(٦) يحيعوم ويتز، بنحاس لافون في الساحة السياسية في السنوات الأولى للدولة ، ١٩٤٩-١٩٥٥، ترجمة مركز عكا، مجلة دراسات إسرائيلية ، العدد ٢٤، جامعة بان ايلان،(اسرائيل)، ٢٠١٤، ص٣٥٠.

(٧) علي عدنان علي حسن، بن غوريون والمشروع الصهيوني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٤، ص٨١.

(٨) تهاني هلسة، دافيد بن غوريون، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، بيروت، ص١٢١.

(٩) صحيفة الاتحاد، العدد ٢٣ السنة ٣٣، ٢٠ تموز ١٩٧٦.

(١٠) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر , بيروت , ١٩٧٢, ص٦٠

(11)Leonard Weiss, Feature The Lavon Affair: How afalse-flag operation led towar and the Israeli bomb, Bulletin of the Atomic Scientists 6, 2013 , p.58.

(١٢)عادل حمودة، عملية سوزانا أولى عمليات الموساد السرية في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨، ص٤٣

(١٣)ميخائيل بارزوهر ونسيم مشعل، الموساد العمليات الكبرى، ترجمة بدر عقيلي، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الأردن، ٢٠١١، ص٩٩.

(١٤) عادل حمودة، المصدر السابق، ص٤٤.

(١٥)جوئل بينين، شتات اليهود المصريين، ترجمة محمد شكري، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٨٥

([١٦])عادل حمودة، المصدر السابق، ص١٧٥.

([١٧])ليفيا روكاش، إرهاب إسرائيل المقدس من مذكرات موشي شاريت، ترجمة ليلي حافظ، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٣١؛ جوئل بينين، المصدر السابق، ص١٨٩.

([١٨])عادل حمودة، المصدر السابق، ص١٥٢.

([١٩])عادل حمودة، المصدر السابق، ص١٧٧.

([٢٠]) ميخائيل بارزوهر ونسيم مشعل، الموساد العمليات الكبرى، ترجمة بدر عقيلي، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الأردن، ٢٠١١، ص١٦.

([٢١])ميخائيل بارزوهر ونسيم مشعل، الموساد أكبر مهام جهاز المخابرات الإسرائيلية، ترجمة زينة إدريس، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص١٥٣.

([٢٢])موشيه شاريت، يوميات شخصية، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٨٩

([٢٣])بنيامين غيبلي ولد في فلسطين عام ١٩١٩، عمل في جهاز الاستخبارات المقاتلة وتقييم المعلومات عام ١٩٤٨، شغل رئيساً للاستخبارات العسكرية في المدة ١٩٥٠-١٩٥٥، وعمل على تطوير الجهاز وتشكيل قوة(١٣١) التي كانت مهمتها القيام بعمليات انتقامية في الأراضي العربية، وشكل لأول مرة جهاز الاستخبارات في سلاح الجو ومهمته التقاط الصور من الجو. عبد الحميد البابا شخصيات اسرائيلية، دار البيارق، رام الله، فلسطين، ١٩٩٢،ص١٦٩.

([٢٤])يحيعوم ويتز، المصدر السابق، ص٣٥٢.

([٢٥]) وثيقة صادرة من وزارة الدفاع الإسرائيلية، مؤرخة بتاريخ كانون الأول ١٩٥٤، ترجمة مركز عكا فلسطين.

([٢٦])يحيعوم ويتز، المصدر السابق، ص٣٥٢.

([٢٧])الحسيني معدي، موشي ديان قصة حياتي، ترجمة وإصدار دار الخلود للتراث، القاهرة، ٢٠١١، ص١١٦

([٢٨]) صحيفة هأرتس، العدد١٥٠، ١٨ شباط ١٩٥٥.

([٢٩])جولدا مائير(١٨٩٨-١٩٧٨م): هي جولدا مائيرسون مايوفيتش، ولدت في مدينة كييف في روسيا عام ١٨٩٨م، ورحلت مع أسرتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٠٦م، وانضمت إلى حزب عمال صهيون مع بن غوريون ١٩١٥م، وهاجرت إلى فلسطين عام ١٩٢١م، وانتُخبت عضواً في اللجنة التنفيذية للهستدروت في عام ١٩٣٤م، وبعد إعلان الكيان الصهيوني عُيّنت سفيرة في موسكو، وتولّت رئاسة الوزراء بعد موت أشكول عام ١٩٦٩م، حتى عام ١٩٧٣م، حينما قدمت استقالتها بعد حرب ١٩٧٣م، وقصور حكومتها بتوقع حدوث خخيالحرب.

عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ط١، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٥٥.

(30) Joseph EGolderg and others ,Anltisorical Eneyelopedia of the Arab-Isreal,coflict,Greewoodpress,westport,1996,p.69 . ,

([٣١]) جوني منصور، المصدر السابق، ص٢١٠

([٣٢])علي عدنان علي حسن، المصدر السابق، ص٨٥

([٣٣]) تهاني هلسة، المصدر السابق، ص١٤٨

([٣٤])علي عدنان علي حسن، المصدر السابق، ص١١١.

([٣٥])ليفي أشكول(١٨٩٥-١٩٦٩م): ثالث رئيس وزراء إسرائيلي بعد بن غوريون و موشيه شاريت، ولد في روسيا عام ١٨٩٥م، وانضم إلى حزب العامل الشاب"هابوعيل هاتسعير" في مدة مبكرة، هاجر إلى فلسطين عام ١٩١٤م، وساهم في وضع أسس الهستدروت ، انضم إلى الماباي في بداية الثلاثينات، وتولى وزارة الخارجية بعد إقامة الكيان الصهيوني. حبيب قهوجي، الأحزاب الإسرائيلية، مؤسسة الأرض، دمشق، ١٩٨٤، ص١٤٢.

([٣٦])صحيفة الاتحاد، العدد ٤٣ السنة ١٧، ٧ تشرين الأول، ١٩٦٠.

([٣٧])زلمان أران: من قيادي حزب الماباي ولد عام ١٨٩٩في أوكرانيا تعلم في "حيدر" وفي معاهد دينية في بيكترينوسلاف، كرمانتشوك وبيليسبتغراد ، انضم عام ١٩١٦ لحركة "تسعيري تسيون"، وخلال الحرب العالمية الأولى كان ناشطا في لجنة مساعدة اللاجئين اليهود، عندما انقسمت حركة "تسعيري تسيون" انضم إلى "الحزب الصهيوني الاشتراكي" في خراكوف وكان عضوا في الحزب بين السنوات ١٩٢٠-١٩٢٣، بين السنوات ١٩٢٤-١٩٢٥ شغل منصب عضو مركز في "الحزب الصهيوني الاشتراكي". هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٦، وانضم إلى كتلة "أحدوت هعفوداه"، عمل كعامل في شارع يافا بيتاح تيكفا وكعامل في قطاع البناء في حيفا وكفار حاسيديم.، وشغل منصب سكرتير فرع "أحدوت هعفوداه" في تل أبيب، مع تأسيس حزب مباي عام ١٩٣٠ شغل منصب سكرتير في الحزب، بين السنوات ١٩٤٨-١٩٥١ شغل منصب السكرتير العام لحزب الماباي، أنتخب عام ١٩٦٣ رئيساً لإسرائيل. ثم أعاد انتخابه في ١٩٦٨ لولاية ثانية. توفي في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٧٤. موقع الكنيست

https://knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=277

([٣٨])صحيفة الاتحاد، العدد ٦٤ السنة ١٧، ٢٠ كانون الأول ١٩٦٠.

([٣٩]) تهاني هلسة، المصدر السابق، ص١٤٩.

([40])Avner cohen, lsrael and Bomb,Columbia university press, new York ,1998,p.134 .

([٤١])بنحاس روزين: ولد في ألمانيا في أيار ١٨٨٧ ودرس الحقوق في جامعة برلين عام ١٩٠٨ ويعد من مؤسسي حركة شباب الصهيونية (كاحول لافان) عام ١٩١١، تولى رئاسة الهستدروت في ألمانيا أثناء المدة (١٩٢٠ – ١٩٣٠) أصبح عضواً في الإدارة الصهيونية في لندن، ومدير دائرة المنظمة الصهيونية ما بين عامي (١٩٢٦– ١٩٣١) ويعد أحد مؤسسي الحزب التقدمي في عام ١٩٤٨ ، انتخب عضواً في الكنيست الأول حتى وفاته في الثالث من أيار عام ١٩٧٨. ينظر: افرايم ومناحيم تلمي، المصدر السابق، ص٤٢٤.

([٤٢]) عبد الفتاح ماضي، الدين و السياسة في إسرائيل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٣٠ Peter Medding, The founding of Israel democraey,1948-1967,p. 128؛

([٤٣]) صحيفة الاتحاد، العدد ٦٤ السنة ١٧، ٢٠ كانون الأول ١٩٦٠.

([٤٤]) خالد محمد غازي ، المصدر السابق، ص ٢٥١ .

([٤٥]) علي عدنان علي حسن، المصدر السابق، ص١١٢.

([٤٦]) صحيفة الاتحاد، العدد ٧٨ السنة ١٧، ٧ شباط ١٩٦١.

([٤٧])جولدا مائير ، اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر مركز الدارسات الصحفية القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٢٣-٢٢٤؛ صحيفة الاتحاد، العدد ٧٥ السنة ١٧، ٢٧ كانون الثاني ١٩٦١.

([٤٨]) صحيفة الاتحاد، العدد ٨٥ السنة ٢٠ ، ١٠ أذار ١٩٦٤.

([٤٩]) صحيفة الاتحاد، العدد٩٢ السنة ٢٠، ٢ نيسان ١٩٦٤.

([٥٠])تهاني هلسة، المصدر السابق، ص١٦٠.

([٥١])يوسف الموجي ولد عام ١٩١٠في بولندا، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٠ وانضم إلى كيبوتس رامات هاكوفيش، ثم أظهر نشاطاً في مجلس عمال كفار سابا، انخرط في صفوف الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية ووقع في الأسر الألماني مدة أربع سنوات، بعد عام ١٩٤٨ انضم إلى حزب الماباي ودخل الكنيست الثالثة عام ١٩٥٥وبقي عضواً فيها حتى الكنيست الثامنة عام ١٩٧٧، تولى سكرتيراً عاماً للماباي بدعم من بن غوريون ، عام ١٩٦٥ انشق عن حزب الماباي وأعلن انضمامه إلى حزب رافي. جوني منصور، المصدر السابق، ص٥٣.

([٥٢]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٢٧؛ رأفت أبو مصطفى، دافيد بن غوريون ودوره في خدمة المشروع الصهيوني(١٩٠٦-١٩٧٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ٢٠١٨، ص١٤٧.

([٥٣]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ ، المصدر السابق، ص ٢٣٤

([٥٤]) جاسم محمد شغيت الكعبي، حزب عمال أرض إسرائيل(المباي) ١٩٣٠-١٩٦٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٧، ص٢٤٦.

ص٤٩ .

([٥٥]) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ المصدر السابق، ص ٣٣٢.

([٥٦])جاسم محمد شغيت الكعبي، المصدر السابق، ص٢٤٨.

([٥٧])علي عدنان علي حسن، المصدر السابق، ص١١٦.

([٥٨])جاسم محمد شغيت الكعبي، المصدر السابق، ص٢٥١.

([٥٩]) عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق، ص١٩٥؛ جمال عبد الإله حسن أبو الرب، الأحزاب السياسية الإسرائيلية وموقفها من العملية السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٧، ص٥٦؛ جوني منصور، المصدر السابق، ص٤١٨.

([٦٠]) موقع الكنيست الإسرائيلي:https://knesset.gov.il/mk/arb

المصادر:

أولاً: الوثائق المنشورة:

أ- وثائق وزارة الدفاع (الإسرائيلي).

وزارة الدفاع (الإسرائيلية)، مؤرخة بتاريخ كانون الأول ١٩٥٤.

ب- الوثائق العربية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ ، بيروت، ١٩٦٧.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، بيروت، ١٩٦٧.

ثانياً الأطاريح والرسائل:

جاسم محمد شغيت الكعبي، حزب عمال أرض إسرائيل(المباي) ١٩٣٠-١٩٦٨، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٧.

جمال عبد الإله حسن أبو الرب، الأحزاب السياسية الإسرائيلية وموقفها من العملية السلمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٧.

رأفت أبو مصطفى، دافيد بن غوريون ودوره في خدمة المشروع الصهيوني(١٩٠٦-١٩٧٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ٢٠١٨.

علي عدنان علي حسن، بن غوريون والمشروع الصهيوني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٤.

ثالثاً الكتب الأجنبية

Sol, Encyclopedia Judaica , Vol. 18. Jerusalem: Keter Publishing House,p.413 .

Leonard Weiss, Feature The Lavon Affair: How afalse-flag operation led towar and the Israeli bomb, Bulletin of the Atomic Scientists 6, 2013 .

Moshe Dayan, Israeles Controversial Hero, Mordechal Bar-on, Yale University Press New Haven and London, 2012

Peter Medding, The founding of Israel democraey,1948-1967,p. 128

Avner cohen, lsrael and Bomb,Columbia university press, new York ,1998,p.134 .

Joseph EGolderg and others ,Anltisorical Eneyelopedia of the Arab-Isreal,coflict,Greewoodpress,westport,1996,p.69 . ,

رابعاً الكتب العربية والمترجمة

تهاني هلسة، دافيد بن غوريون، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، بيروت.

جولدا مائير ، اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر مركز الدارسات الصحفية القاهرة، ١٩٩٨.

جوئل بينين، شتات اليهود المصريين، ترجمة محمد شكري، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.

حبيب قهوجي، الأحزاب الإسرائيلية، مؤسسة الأرض، دمشق، ١٩٨٤، ص١٤٢.

الحسيني معدي، موشي ديان قصة حياتي، ترجمة وإصدار دار الخلود للتراث، القاهرة، ٢٠١١.

عادل حمودة، عملية سوزانا أولى عمليات الموساد السرية في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.

عبد الفتاح ماضي، الدين و السياسة في إسرائيل، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.

ليفيا روكاش، إرهاب إسرائيل المقدس من مذكرات موشي شاريت، ترجمة ليلي حافظ، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩.

محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر , بيروت , ١٩٧٢,

ميخائيل بارزوهر ونسيم مشعل، الموساد العمليات الكبرى، ترجمة بدر عقيلي، ط١، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الأردن، ٢٠١١.

ميخائيل بارزوهر ونسيم مشعل، الموساد أكبر مهام جهاز المخابرات الإسرائيلية، ترجمة زينة إدريس، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

موشيه شاريت، يوميات شخصية، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

يحيعوم ويتز، بنحاس لافون في الساحة السياسية في السنوات الأولى للدولة ، ١٩٥٥-١٩٤٩، دراسات في استعادة إسرائيل، العدد ٢٤، جامعة بان ايلان،(اسرائيل)، ٢٠١٤.

خامساً الموسوعات:

جوني منصور، معجم الأعلام و المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ط١، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار)، رام الله، ٢٠٠٩.

عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، ط١، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٥

سادساً الصحف الإسرائيلية:

صحيفة الاتحاد

صحيفة هأرتس

سابعاً المواقع الالكترونية:

موقع الكنيست الاسرائيلي

https://knesset.gov.il/mk/arb